حقيقة انه لم يجر تخطيط حملة عربية من هذا القبيل ، وأقل من ذلك تنفيذها ، تشير الى اخفاق خطير في جانب وسائط الاعلام العربية الرسمية وغير الرسمية . وبكلمات اخرى ، ان حقيقة ان الحكومات العربية كانت تهيىء للحصول على القرارات المعادية لاسرائيل والتي اتخذها المؤتمر العام الاخير لليونسكو ، كان يجب ان تكون نقطة انطلاق لاستعدادات عربية مكثفة لملاقاة الرد الصهيوني . وان هذا الامر يقتضي وجود قدر من **التنسيق** بين الحكومات العربية وبين المؤسسات الاعلامية العربية غير الرسمية . فهذه المؤسسات هي وحدها التي كانت قادرة على ان تعرض ضد اسرائيل قضية القدس والمناطق المحتلة ، بالطريقة الملائمة ، بما يجابه الحملة الصهيونية . وعلى سبيل المثال ، فان اية واحدة من المؤسسات الاعلامية العربية العديدة في بيروت ، كان بمقدورها ان تعد مذكرة موجزة انما شاملة لاعمال اسرائيل في القدس والمناطق المحتلة .

وعلى اساس هذا الرأي ، كان ينبغي خوض مجال الاعلانات في الصحف الغربية الرئيسية ، تماما في اعقاب اتخاذ اليونسكو لقراراتها . الاعلانات ذاتها يمكنها ان تعطي التفاصيل الاساسية للقضية العربية ، وان تحيل قارئها الى المذكرة الاوفى التي يمكن تزويده بها عند الطلب .

ان تحويل هذه الجهود يمكن ان يأتي من الحكومات العربية ، حيث ان نشر اعلانات على صفحة كاملة في الخمس عشرة صحيفة الكبرى في الغرب ، يكلف مبالغ تتجاوز قدرات اية مؤسسات او منظمات خاصة . وبهذا كان يمكن استباق الكثير من الحجج الصهيونية بصورة فعالة .

قس على ذلك ، انه كان يمكن الرد على رسائل وعرائض المثقفين المساندين للصهيونية برسائل وعرائض معاكسة من قبل مجموعات مؤيدة للعرب ، كما حدث في **أوموند** (١٩ ــ ٧٥/١/٢٠) . (هذا البيان ، الذي يحتج على الحملة الاعلامية الصهيونية على اليونسكو ، وقعه مئات من الفرنسيين المؤيدين للعرب من مثقفين وحرفيين ونشطاء سياسيين . انه البيان الفريد من نوعه الذي ظهر في اي مكان في الصحافة الغربية على امتداد الفترة كلها ، ولقد ظهر تماما بعد ان انطفأت حمى النزاع) .

ان جدوى هذه الاقتراحات ، ان تكون مجرد دليل للمستقبل . ان المطلوب قبل كل شيء درجة اقوى من التنسيق بين سياسة الحكومات العربية على الجبهات السياسية والدبلوماسية ، وبين وسائط الاعلام العربية غير الرسمية . فمثل هذا المقدار الكبير من التنسيق حدث بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين بعض المؤسسات غير الرسمية في بيروت قبيل اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة ، وأسفر عن ثمار طيبة . وانه لمن الضرورة بمكان ان نسارع بلا تأخير الى معالجة هذا الوضع وتصحيحه ، بغية ان يصبح مثل هذا التنسيق سياسة ثابتة على الصعيد الحكومي العربي .